

مُسودة

يعرض هذا التقرير نلأل المراقبة اللى تم إجراؤها فى الحكم المحلي خلال العام 2019 وهو يلمحور حول عدة مواضبع؁ سواء على مسنوى المنظومة أو المسنوى العبنى.

يعكس التقرير؁ مثل اللقاربر اللى سبقته؁ الرؤى والأهلال اللى وضعتها عند بدء مزاوللى لمهامى؁ وبضمن ذلك الحفاظ على سلطة القانون ولمان حقوق المواطن ولمان جودة اللياة وئذوبت أسس اللعامل السلىم فى الحكم والإدارة العامة. فى مجال الحكم المحلي؁ شئءت؁ خلال دورلى؁ على تعزيز لمل منلخبى الجمهور وشاعلى الوطائف للمسؤولىة؛ لمان تنفيذ تعليمات القانون؛ توزبع موارد السلطة بصورة عادلة ونزىهة وبموجب تعليمات القانون؛ وكذلك على لمان وئحسبن اللدمات المقدمة للمواطن؁ سلامته وأمنه.

اسئءعى إءلال هذا التقرير بئل الكئبر من اللهد من طرف موظفى مكتب مراقب الءولة؁ وقد عملوا على إءلاله بءقة وبصورة لئزىة ومهنبة؁ من منطلق اللشئبء على إءراءات الرقابة والجودة. وعلىه؁ فإننى أقءم لهم بالعب شكرى وئقءبرى.

لمحورل الرقابة على السلطات المحلية اللى تم فلحصها؁ من ضمن عدة أمور أخرى؁ حول الحفاظ على النزاهة واللائزام بتعليمات القانون؁ فى مئلف الجواب المئعلقة بسلامة وأمن مواطنى الءولة؁ تنفيذ المشاريع؁ اللعاقل مع المسئشاربن وإدارة القوى البشربة وفرض ضربىة الأرنونا ولبابئها. تم اللشئبء ضمن اللقربى على الحفاظ على مبءأ المساواة؁ على النجاعة واللوفبر وعلى قواعد الإدارة السلىمة.

تعامل السلطات المحلية مع التحرش الجنسي ومنعه: في العام 1998، أقرّ الكنيست قانون منع التحرش الجنسي - 1998، والذي يهدف إلى "منع التحرش الجنسي من أجل حماية كرامة الإنسان، حرّيته وخصوصيته، ومن أجل النهوض بالمساواة بين الجنسين". بتاريخ 27.2.18، طلبت مني اللجنة البرلمانية لشؤون مراقبة الدولة إعداد وجهة نظر بشأن تطبيق القانون.

في إسرائيل، هنالك 257 سلطة محلية، تُشغّل نحو 140,000 موظف، بالإضافة إلى الكثير من عمالي شركات القوى العاملة ومقدمي الخدمات الآخرين. في بيئة العمل هذه، تنشأ بين الكثير من العاملين علاقات تدرّجية وارتباط مهني، كما ينكشف الكثير من موظفي السلطات المحلية بصورة متواترة على الجمهور الواسع، بالأساس في إطار استقبال الجمهور وتقديم مختلف الخدمات للسكان.

أظهرت الرقابة أنه على الرّغم من مرور أكثر من 20 عاما على سنّ القانون، فإن وزارة الداخلية لم تضع قواعد وأنظمة واضحة وتوجيهات بشأن نشاط السلطات المحلية في هذا الموضوع، ولم يسرّ عليها تعديل الأنظمة من العام 2014، والذي قام بتنظيم جزء من نشاطات الجهات الأخرى في مجال منع التحرش الجنسي. في هذه الحالة، قامت كل سلطة محلية بالعمل وفقا لما تراه مناسباً ولاعتباراتها الخاصة. تبين وجود حالات خلل جوهرية في طريقة تطبيق السلطات المحلية لتعليمات القانون ومعالجة الشكاوى. وقد كانت الصورة في السلطات المحلية العربية أكثر قتامة.

التعاقدات مع مكاتب خارجية لتلقي خدمات المحاسبة: يُظهر التقرير أن عدداً ضئيلاً من مقدمي خدمات المحاسبة يقومون بتقديم خدماتهم لغالبية السلطات المحلية. ينبع الأمر بصورة جزئية من أن السلطات المحلية وضعت شروط حد أدنى مقيّدة جداً ضمن المناقصات في هذا المجال، والتي منعت عملياً، مقدمي العروض الآخرين، من المنافسة، رغم أن تقديم خدمات المحاسبة هو عمل مهني روتيني يتم وفقاً لقواعد واضحة ولا يستدعي درجة خاصة من الاختصاص ولا حتى علاقات ثقة من نوع خاص. عرض التقرير حالات خلل إضافية جدية جداً، مثل التعاقد بدون مناقصة

لفترات زمنية طويلة وحالات خلل تتعلق بمدّة التعاقد وطريقة الدفع لمقدمي الخدمات و غياب الرقابة اللازمة عليهم وغيرها.

خلل في ضمان السلامة في رياض الأطفال: تحظى السلامة في المؤسسات التربوية – وبضمن ذلك رياض الأطفال – بأهمية قصوى، حيث من شأن أي عائق أو خلل ولو كان وحيدا، أن يؤدي إلى نتائج كارثية. بناءً على ذلك، يجب على السلطة المحلية والجهات الأخرى التي تملك المؤسسات التربوية أن تنقّد تعليمات القانون والأنظمة والتوجيهات المتعلقة بهذا المجال بحذافيرها.

أظهرت الرقابة على نشاطات وعمل السلطات المحلية ووزارة التربية، في كل ما يتعلق بضمن السلامة في رياض الأطفال التي يسري عليها قانون التعليم الإلزامي، وجود نواقص أساسية ترتبط بعدم تطبيق توجيهات وأنظمة وزارة التربية من قبل السلطات المحلية، وكذلك نقص الرقابة وتطبيق القانون بصورة ناجعة من طرف وزارة التربية بشأن تطبيق قواعد السلامة في رياض الأطفال.

تشغيل وسلامة المسابح (البرك) العمومية: أشارت نتائج الرقابة إلى نواقص كثيرة في مجال تعامل السلطات المحلية التي تم فحصها مع المسابح (برك السباحة) الواقعة ضمن مناطق نفوذها، كان بعضها خطيرا لدرجة تعريض الجمهور للخطر خلال استخدام هذه المسابح. في ظل هذه النتائج، طلب من وزارة الداخلية، بموجب مسؤوليتها الشاملة وفقا لقانون تنظيم أماكن السباحة، توجيه السلطات المحلية لتعزيز العمل بموجب تعليمات السلامة وتطبيق هذه التعليمات على المسابح العمومية الواقعة ضمن مناطق نفوذها.

تزويد الكهرباء في المجالس المحلية الدرزية في هضبة الجولان: تتم إدارة موارد الكهرباء في المجالس المحلية الدرزية في هضبة الجولان – مجدل شمس، بقعاتا، مسعدة وعين قنية – من قبل المجالس نفسها. تشير نتائج الرقابة إلى وجود حالات خلل جوهريّة والكثير من النواقص في كل ما يتعلق بتزويد الكهرباء وإدارة شبكة الكهرباء وصيانتها في تلك المجالس. اتّسم عمل كافة الجهات المسؤولة – مديرية التخطيط في وزارة المالية، وزارة الطاقة، سلطة الكهرباء، وزارة الداخلية والمجالس

المحلقة - بعباب الرؤفا الشمولفة؁ ولم تنجح هذه الجهاا بالوصول إلى حل على مستوى المنظومة بكون لائقا بمشكلة تزوب الكهرباء فى هذه المجالس.

لا ىتلاءم مستوى صفاة شبكة الكهرباء فى المجالس المحلقة الأربعة مع المعابفر والمواصفات؁ وبعبر حالة قسم من الشبكات؁ الففزفاة الماففة؁ ماففة جدا وشفكل خطرا على سلامة الجمهور الواسع. لا ففرف رقابة على تزوب الكهرباء فى هذه المجالس كما بعب ولا ففم اسففاء مافبلاب معابفر سلطة الكهرباء. وفى نفس الوقت؁ فإن مستوى بفاة الففعاف مقابل اسفهلاك الكهرباء فى بعض هذه المجالس ماففف جدا.

معالفة السلطان المحلقة لآزاناف الغاز المسال ومآازن الغاز المسال:

أظهرت الرقابة أن مآالاف المسؤولة والصلافااف واوزع المهام بفن الجهاا الناطمة (الواضعة للأنظمة) فى مآال الغاز المسال (الغاز النفطى المسال) لفسا واضعة بصورة كاففة؁ الأمر الذى فزفد من صعوبة إجراء الرقابة المطلوبة فى هذا المآال. وحادا الكففر من حالات الخلل فى معالفة السلطان المحلقة واللجان المحلقة الفابعة لها لموضوع الرقابة والمراقبة على آزاناف الغاز المسال وعلى مآازن هذا الغاز الموجودة ضمن مناطق نفوذها؁ وفى مآال عمل الوزارات الناطمة فى هذا المآال - وزارة الطاقة ووزارة العمل.

أشءوء- آواب فطقق مشروع "ماففة نموذفة للمواصلات المسففمة":

فى عام 2011؁ نشرا وزارة المواصلات والأمان على الطرق ووزارة المالية نءاف لاآفبار سلطة محلقة فؤءى ءور "ماففة نموذفة لمنظومة مواصلات مسففمة". تم آفبار بلففة أشءوء من بفن 17 سلطة محلقة اسفجابا للناء. بعرض الففرفر صورة فففء بأن المشروع بصفغه الحالية لا فمكن أن فشكل نموذجا كما خططا له وزارة المواصلات والمالفة. لم ففل المشروع؁ الذى انطلق قبل نحو سفع سناوا؁ إلى نهاففه؁ ولفس هنالك موعء مافوق لإتمامه؛ ازءاا مفرانففه؁ تم فعبفر مآواها وفقلفصه بصورة ملحوظة؁ وفءففا فى الأماكن الفف فآاف إلى هذا المآاوى أكثر من بفرها؁ واسفبعءا منه العناصر الفف فمفر المواصلات الصففة للبففة.

على مدار المشروع، قامت بلدية أشدود بتجاوز شروط الاتفاقية التي وقعت عليها مع حكومة إسرائيل. انتهجت البلدية عدم الشفافية، لم تتعاون بصورة كاملة مع وزارة المواصلات، اتخذت قرارات من جانب واحد في ما يتعلق بمضمون ومحتوى المشروع وفي ما يتعلق بتجميد تنفيذ بعض عناصره المركزية، وكل ذلك دون عقد أي إجراءات نظامية لفحص التغييرات التي قامت بها وتأثيرها، ودون أن يناقش مجلس البلدية هذه التغييرات. برغم الكثير من التجاوزات للجدول الزمني والميزانيات، واصلت وزارة المواصلات تحويل الأموال للبلدية، ولم تقم بفحص طريقة الاستمرار بالتعاقد معها، ولم تستخدم الأدوات المتاحة لها من أجل إعادة المشروع إلى المسار السليم الذي يؤدي إلى نهايته مع الحد من التجاوزات.

الشركة الاقتصادية لتطوير العفولة ومجمع المحطة في العفولة: في كانون الأول 2015، حوّلت بلدية العفولة إلى الشركة الاقتصادية لتطوير العفولة م.ض. - شركة بلدية تملكها البلدية - موضوع تنفيذ مشروع مجمع محطة القطار التركية التاريخي الواقع في وسط العفولة، والذي يهدف إلى ترميم المجمع، الحفاظ عليه وتحويله إلى مركز ثقافي وترفيهي.

تشير نتائج الرقابة إلى عجز مالي كبير في الشركة الاقتصادية تراكم على مدار السنوات؛ كان تنفيذ المشروع منوطاً بمخالفات بناء وتبذير الأموال العامة؛ أجرت الشركة الاقتصادية في المجمع أعمال بناء، أعمال حفاظ وأعمال بنى تحتية دون تراخيص بناء ودون التصاريح اللازمة بموجب القانون. في وقت انتهاء الرقابة، تم التوقف عن العمل في مجمع المحطة دون إتمامه، ولا تملك البلدية أو الشركة الاقتصادية معلومات كاملة حول حجم الالتزامات المالية المرتبطة بالمشروع. بالإضافة إلى ذلك، يتم تخزين معدات غالية الثمن تم طلبها، بقيمة ملايين الشواقل، في أماكن مختلفة بصورة من شأنها أن تلحق بها الضرر الذي قد يصل إلى حد جعلها غير ملائمة للاستخدام المخطط، مما يعني تبذيراً كبيراً للأموال العامة.

مركز المعارض والمؤتمرات في إسرائيل م.ض. هو شركة بملكية كاملة لبلدية تل أبيب-يافا. أظهر فحص مكتب مراقب الدولة الذي أجري في أعقاب شكاوى تلقاها


بشأن نشاط الشركة، ووجود عدد من النواقص في مجالات متعددة. من بين عدة أمور أخرى، ظهرت حالات خلل في إجراءات تشغيل العنبر رقم 2، بما في ذلك إجراءات التخطيط وتخصيص الميزانيات له، في مجال التعاقدات، دفعات رواتب العاملين وتخطيط سفريات العاملين والموظفين إلى خارج البلاد، المصادقة عليها والإبلاغ عنها.

أظهرت الرقابة على عمل **مجلس اللقية المحلي** وجود خلل أدائي متواصل. تجسّد ذلك على المستوى الإداري- التنظيمي، بما شمل إهمال تطوير الحيز العامل والبنى التحتية في البلدة وتقديم الخدمات بمستوى متدنٍ جداً للسكان. تجتمع النواقص الكثيرة وشديدة التأثير التي تمت الإشارة إليها ضمن التقرير في صورة واحدة خطيرة ومثيرة للقلق بشأن أداء المجلس وشاغلي المناصب فيه، والذي يتّسم بانعدام القدرة وانعدام تطبيق تعليمات القانون، بل وحتى الاستهتار بها. تشير نتائج التقرير إلى أن وزارة الداخلية تلقت الكثير من المعلومات بشأن عمل المجلس غير السليم، لكنها لم تستخدم الصلاحيات الممنوحة لها بموجب القانون ولم تتدخّل في ما يدور في المجلس بصورة صارمة وحاسمة.

فرض ضريبة الأرنونا وجبايتها: نظراً لكون ضريبة الأرنونا أحد المصادر الأساسية لتمويل ميزانية السلطة المحلية اللازمة لها من أجل تنفيذ مهامها وتطبيق صلاحياتها وتقديم سلة الخدمات للمواطن، ومن أجل العدالة والنزاهة، من المهم أن تكون إجراءات الجباية سليمة ومتساوية. لذلك، من المهم ضمان أن يكون أساس الضريبة صحيحاً وشاملاً لجميع العقارات الموجودة ضمن مناطق نفوذ البلدية. في عدد من السلطات المحلية - بلدية باقة الغربية، بلدية كفار يونا، **مجلس اللقية المحلي**، **والمجالس المحلية الدرزية في هضبة الجولان - مجدل شمس، بقعانا، مسعدة وعين قنية** - تم إيجاد الكثير من الخلل في موضوع فرض وجباية ضريبة الأرنونا.

التخطيط والبناء: من خلال الرقابة على اللجنة المحلية للتخطيط والبناء في كريات آنا وعلى اللجنة المحلية للتخطيط والبناء جنوب الشارون، تبين وجود خلل في معالجة البناء غير القانوني وفي تطبيق تعليمات القانون.

הسلطة المحلية هي مؤتمنة الجمهور في كافة نشاطاتها وأعمالها. يستدعي هذا الائتمان من السلطة المحلية أن تقوم بتفعيل صلاحياتها من أجل الاهتمام بالمصلحة العامة والحفاظ على سلطة القانون. من واجب السلطة المحلية العمل بسرعة ونجاعة من أجل إصلاح النواقص التي تمت الإشارة إليها ضمن هذا التقرير، من أجل النهوض بالخدمات العامة في إسرائيل، ومن خلال ذلك رفع جودة حياة سكان إسرائيل.



يوسف حاييم شفير، قاض (متقاعد)
مراقب الدولة
ومندوب شكاوى الجمهور

أورشليم القدس، حزيران 2019

